

الميناء الوحيد في العاصفة

المشكلة

الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، كما يتوجب على الحكومة أن تنظم شركات التأمين لتوسيع نطاق التغطية في إطار الخطط الخاصة، بما في ذلك تلك الواقعة تحت سيطرة النقابات وأصحاب المهن، ويتمثل أحد المطالب الرئيسية بأن يتم تنويع خطط المنتجات بما يسمح للمستهلكين بشراء مستويات أدنى من التأمين تلائم دخلهم، إذ أنه على سبيل المثال لا الحصر يمكن لخطط التأمين الأرخص أن تحصل على مبالغ أعلى قابلة للخصم، أو أن تقلل من التغطية الخاصة، أو أن تقيد الشبكات الطبية المتاحة.

وينبغي لمقدمي خدمات التأمين الاستثمار في تعزيز أدوات رصد السوق لتحسين أدائهم في مجال التأمين، مما يتيح للشركات الفرصة لفهم احتياجات العملاء بشكل دقيق، وينبغي على الدولة اللبنانية أيضاً أن توظف لجنة خبراء مستقلة لدراسة الممارسات التنافسية لتحديد الأسعار بين شركات التأمين من جهة، وتخفيض الضرائب المفروضة على منتجات التأمين خصوصاً التي ترفع حالياً من معدلات أقساط التأمين من جهة أخرى.

في النهاية، حق أساسي من حقوق الإنسان

ليس لدى لبنان بديل طويل الأمد لنظام رعاية صحية شامل في نهاية المطاف، مما يعزز قطاع الصحة المجزأ في لبنان، وفي ظل هذا النظام الذي يدعم دور شركات التأمين الخاصة في السوق ليصبح نظام الرعاية الصحية منتج ترف تكميلي للمستهلكين الراغبين في دفع مبالغ إضافية، وحينها فقط يمكن للبنان الادعاء بشكل موثوق أن الحصول على الرعاية الصحية بات لعبة في أيدي القلة القليلة بدلاً من اعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

في خضم الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، أصبح من العسير على أغلب الناس أن يمرضوا. أصبح من العسير على أغلبية الناس أن يمرضوا في خضم الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، وحتى قبل الأزمة المالية، كان نحو نصف سكان لبنان فقد كان نحو نصف سكان لبنان غير مشمولين بالرعاية الصحية حتى ما قبل الأزمة المالية، سواء كانت خاصة أو عامة. ومع ذلك فإن الافتقار إلى التغطية المفزع يمتد إلى معظم الأشخاص الذين لديهم تأمين. ويشمل ذلك المخططات التي تديرها الدولة، بما فيها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و بالإضافة إلى تحمل التكاليف الطبية الباهظة بالعملة الأجنبية، حيث تواجه الأسر العائلات الآن خيارات قائمة بالنسبة لأقاربها لأقربائهم المرضى، وهي إما أن تحرق في الخراب المالي أو أن تكافح الأمراض دون بدون مساعدة.

الميناء الوحيد في العاصفة

ومما يزيد الطين بلة أن التأمين الصحي الخاص الذي هو المصدر الوحيد المتبقي في البلاد لتغطية الرعاية الصحية الأساسية قد أصبح حصرياً أكثر من أي وقت مضى، وحتى ما قبل أكتوبر (تشرين الأول) من عام 2019، كان يتعين على زوجين مسنين أن يدفعوا ما يقارب ضعف الحد الأدنى للتكلفة اللازمة للتأمين الصحي لتغطية الحد الأدنى من تكاليف العلاج في المستشفيات، حيث ارتفع هذا العبء حوالي 17 مرة في عام 2022، وتشير حسابات "تراينجل" إلى أن شركات التأمين الخاصة اللبنانية زادت هوامش أرباحها بنسبة 25 بالمائة على الأقل مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، ليصبح التأمين الطبي الأساسي سلعة فاخرة في أيدي القلة القليلة.

التخفيف من حدة الكارثة

ويتيح قطاع التأمين الصحي الخاص، رغم أوجه القصور الصارخة فيه - الخيار الوحيد القابل للتطبيق لضمان

توزيع تغطية الرعاية الصحية للسكان اللبنانيين المشتركين من قبل الأزمة رحلة عبر مقبرة النقل العام في لبنان

وزارة الصحة العامة

46%



صندوق الضمان الاجتماعي الوطني

25%



التأمين الخاص (الأفراد)

10%



المجتمعات المشتركة

7%



تعاونية موظفي الخدمة المدنية

7%



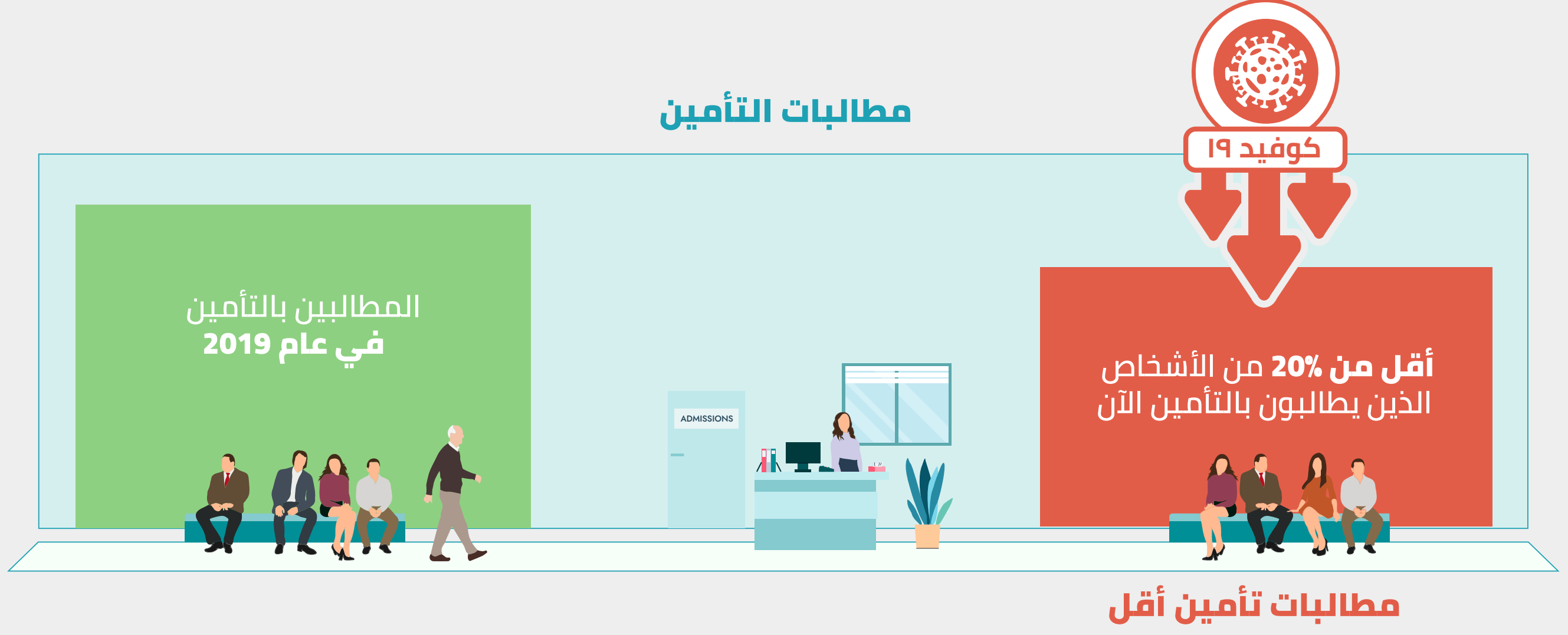
القوات المسلحة

5%



رفاهية الحصول على الرعاية الصحية في لبنان

مطالبات التأمين



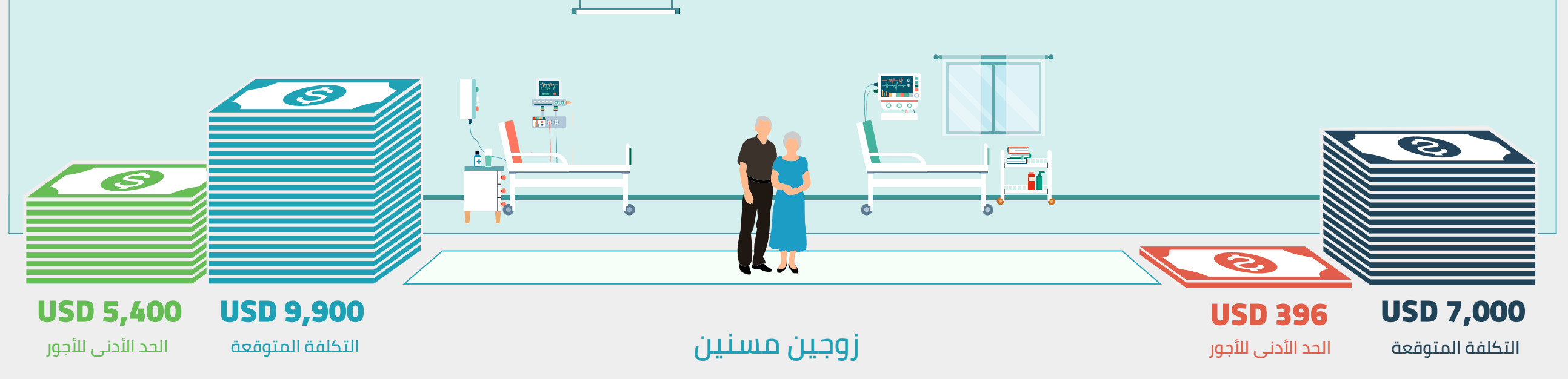
فواتير المستشفى



إقامة من الدرجة الأولى (غرفة بسرير واحد)



إقامة من الدرجة الثانية (غرفة مشتركة بسريرين)



التكلفة المتوقعة

باهظ الثمن

